قياس الأصول غير الملموسة

1- تعريف الأصول غير الملموسة:

الأصول غير الملموسة هي موارد غير مادية تملكها الشركات أو المنظمات، وليس لها وجود مادي ملموس، ولكنها توفر منافع اقتصادية مستقبلية. وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية مثل **IAS 38**، يتم تعريف الأصول غير الملموسة على أنها "أصول قابلة للتحديد غير نقدية ولا تملك شكلًا ماديًا". لتحديد ما إذا كان الأصل غير ملموس، يجب أن يكون قابلاً للفصل أو ينتج عن حقوق تعاقدية أو قانونية.

2- أهمية الأصول غير الملموسة:

تكمن أهمية الأصول غير الملموسة في كونها تساهم في خلق القيمة وتعزيز القدرة التنافسية للشركات. العديد من الشركات تستفيد من هذه الأصول في الأنشطة الأساسية مثل حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع والعلامات التجارية)، برامج الكمبيوتر، وحقوق النشر. هذه الأصول تلعب دورًا أساسيًا في الابتكار، تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة العائدات.

أمثلة على الأصول غير الملموسة:

1. **الملكية الفكرية** :مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر.
2. **البرامج** :حقوق الاستخدام وبرامج الكمبيوتر المخصصة التي تملكها الشركة.
3. **السمعة التجارية** :القوة السوقية أو العلامة التجارية التي اكتسبتها الشركة بمرور الوقت.
4. **حقوق الترخيص** :مثل حقوق توزيع منتجات أو خدمات معينة في أسواق محددة.
5. **الأبحاث والتطوير** :التي قد تؤدي إلى تحسينات في المنتجات أو العمليات.

تختلف طرق قياس وتقييم هذه الأصول بحسب طبيعتها، وغالبًا ما يتم تقييمها بناءً على توقعات الإيرادات المستقبلية أو باستخدام النماذج القائمة على الدخل والتدفقات النقدية

3- التحديات والصعوبات المتعلقة بقياس الأصول غير الملموسة

التحديات والصعوبات المتعلقة بقياس الأصول غير الملموسة بناءً على الوثائق التي قمت بتحميلها، تتضمن ما يلي:

1. **صعوبة التحديد الدقيق للأصول غير الملموسة** :الأصول غير الملموسة تتميز بأنها غير مادية، مثل حقوق الملكية الفكرية، العلامات التجارية، وبراءات الاختراع. هذا يجعل من الصعب تحديدها بوضوح مقارنة بالأصول المادية، مما يؤدي إلى صعوبة في تقييمها.

2. **الاعتماد على الأساليب التقديرية** :معظم أساليب التقييم تعتمد على تقديرات مثل التدفقات النقدية المتوقعة، والعوائد المستقبلية، أو معدلات الخصم. هذه الأساليب عرضة للخطأ والتقدير غير الدقيق، مما يؤثر على دقة القيمة المحسوبة.

3. **القياس في ظل غياب أسواق نشطة** :غياب الأسواق النشطة للأصول غير الملموسة، مثل الملكية الفكرية أو البراءات، يجعل من الصعب الاعتماد على أسعار السوق في التقييم، مما يفرض استخدام أساليب بديلة مثل نهج التكاليف أو نهج الدخل، والتي تحمل درجات كبيرة من عدم اليقين.

4. **المعالجة المحاسبية للأصول المولدة داخليًا** :الأصول غير الملموسة المولدة داخليًا، مثل العلامات التجارية أو البحث والتطوير، لا يتم الاعتراف بها في كثير من الأحيان ضمن الميزانية العمومية لأنها لا تتماشى مع معايير الاعتراف المحاسبية التي تتطلب قياسًا موثوقًا به. وهذا يؤدي إلى صعوبة في عكس القيمة الحقيقية للأصول في البيانات المالية.

5. **التعامل مع عدم اليقين وتباين المعايير** :هناك اختلافات كبيرة في المعايير المحاسبية والتقديرات بين الشركات والبلدان، مما يخلق تحديات عند محاولة تقييم الأصول غير الملموسة بشكل متسق على مستوى عالمي. هناك أيضًا مخاطر من التلاعب بالأرقام أو التضليل في التقارير المالية المتعلقة بالأصول غير الملموسة.

6. **التآكل السريع في القيمة** :بعض الأصول غير الملموسة، مثل التكنولوجيا أو البرمجيات، قد تتآكل قيمتها بسرعة بسبب التطور التكنولوجي السريع، مما يزيد من تعقيد عملية التقييم ويزيد من أهمية مراقبة هذه الأصول بانتظام وإجراء اختبارات انخفاض القيمة.

تلك هي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه قياس الأصول غير الملموسة بناءً على الوثائق المتاحة

4- طرق قياس الأصول غير الملموسة

طرق قياس الأصول غير الملموسة تختلف بناءً على الإطار المفاهيمي والأساليب المتبعة في المحاسبة والإدارة. من الوثائق التي تم تحميلها، تتنوع هذه الطرق بشكل كبير وتشمل الأساليب التالية:

1. **طريقة التكلفة** :تعتمد على قياس الأصول غير الملموسة بناءً على التكلفة الفعلية للتطوير أو الشراء. وفقًا للمعايير المحاسبية مثل **IAS 38**، يجب أن يُعترف بالأصول غير الملموسة إذا كان من المحتمل أن تحقق تدفقات اقتصادية مستقبلية يمكن قياسها بشكل موثوق.

2. **طريقة التدفقات النقدية المخصومة (DCF)**: تستخدم هذه الطريقة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية من الأصول غير الملموسة وتخصمها إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم مناسب. هذه الطريقة تعتمد على التنبؤات المالية المستقبلية.

3. **طريقة السوق** :تُستخدم هذه الطريقة عند وجود سوق نشط للأصل غير الملموس. تستند إلى الأسعار التي يمكن الحصول عليها من معاملات مماثلة في السوق. تُعتبر أكثر دقة في حالة توفر بيانات مقارنة موثوقة.

4. **طريقة الإعفاء من الإتاوة (Relief-from-Royalty Method)**: هذه الطريقة تستخدم بشكل شائع في تقييم العلامات التجارية وبراءات الاختراع. تقوم على تقدير الإيرادات التي سيتم تجنب دفعها إذا كانت الشركة تمتلك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها بدلاً من ترخيصها من طرف ثالث.

5. **طريقة التكلفة البديلة** :تعتمد هذه الطريقة على تقدير تكلفة استبدال أو إعادة إنشاء الأصل غير الملموس في حال فقدانه. تعتبر مفيدة للأصول التي يصعب تقدير تدفقاتها النقدية المستقبلية.

6. **طريقة الأرباح الزائدة (Excess Earnings Method)**: تستخدم هذه الطريقة لتقدير القيمة المضافة التي يحققها الأصل غير الملموس للشركة بعد خصم العوائد المطلوبة للأصول الملموسة والأخرى المعنوية المساهمة في العمليات.

7. **طريقة المؤشرات المتعددة** :تقيس الأصول غير الملموسة باستخدام مؤشرات غير مالية مثل مستوى التعليم والخبرة لدى الموظفين، أو عدد براءات الاختراع، أو مستوى الابتكار. تُعتبر مفيدة لتقييم رأس المال البشري.

8. **الطرق المختلطة** :بعض الأساليب تجمع بين عدة طرق، مثل استخدام مزيج من طريقة التدفقات النقدية المخصومة وطريقة الإعفاء من الإتاوة لتقييم الأصول غير الملموسة الكبيرة مثل العلامات التجارية أو حقوق الملكية الفكرية.

هذه الطرق تختلف في مدى تعقيدها واعتمادها على البيانات المتاحة، وتستخدم بشكل عام لتقييم الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، براءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية الأخرى.

5- الانعكاسات المحاسبية المتعلقة بقياس الأصول غير الملموسة:

الانعكاسات المحاسبية لقياس الأصول غير الملموسة ترتبط بعدة جوانب أساسية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية، خصوصًا المعيار IAS 38 الذي يحدد كيفية التعرف على الأصول غير الملموسة وقياسها. الأصول غير الملموسة هي الأصول التي ليس لها وجود مادي ولكنها تقدم منافع اقتصادية مستقبلية للشركة، مثل حقوق الملكية الفكرية أو العلامات التجارية أو البرمجيات

فيما يلي أهم الانعكاسات المحاسبية المتعلقة بقياس الأصول غير الملموسة:

1. **الاعتراف الأولي (Initial Recognition)**: الأصول غير الملموسة يجب أن تُعترف بها في الميزانية عندما:

- يكون من المتوقع أن تحقق المنافع الاقتصادية المستقبلية.
- يمكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق.

2. **قياس الأصول بعد الاعتراف الأولي** :يمكن قياس الأصول غير الملموسة باستخدام إما **نموذج التكلفة** أو **نموذج إعادة التقييم:**

- **نموذج التكلفة** :يتم الاحتفاظ بالأصل بتكلفته الأصلية ناقص الاستهلاك المتراكم وأي خسائر نتيجة انخفاض القيمة.
- **نموذج إعادة التقييم** :يتم تعديل قيمة الأصل غير الملموس بناءً على القيم العادلة اللاحقة، وهذا ينطبق فقط في حال توفر سوق نشط لتلك الأصول.

3. **الاستهلاك** :**(Amortization)** إذا كان للأصل غير الملموس عمر إنتاجي محدود، فيجب استهلاكه على مدى هذا العمر. أما الأصول التي لها عمر إنتاجي غير محدد، فيجب مراجعتها بشكل دوري لاختبار وجود أي انخفاض في القيمة.

4. **انخفاض القيمة** :**(Impairment)** يتم اختبار الأصول غير الملموسة التي لا يتم استهلاكها دورياً لانخفاض القيمة. إذا كان من المتوقع أن تكون القيمة الدفترية للأصل أعلى من القيمة القابلة للاسترداد، فيجب تقليل القيمة.

5. **التحديات المتعلقة بالقياس:**

- تحديد **القيمة العادلة** للأصول غير الملموسة يمثل تحديًا كبيرًا، لا سيما في ظل غياب أسواق نشطة لهذه الأصول. لذلك يتم استخدام أساليب بديلة مثل الطرق القائمة على الدخل أو التكاليف أو المقارنات السوقية.
- بالإضافة إلى ذلك، **التمييز بين البحث والتطوير** يعتبر مسألة مهمة حيث أن تكاليف البحث يجب أن تُعتبر كمصروفات، في حين أن بعض تكاليف التطوير يمكن اعتبارها كأصول إذا تحققت معايير معينة.

6. **الإفصاح** :**(Disclosure)** يجب أن تقدم الشركات إفصاحات شاملة حول الأصول غير الملموسة، بما في ذلك كيفية قياسها، والإفصاح عن أي تخفيضات في القيمة أو استهلاكها، والتغيرات في التقديرات المتعلقة بتلك الأصول.

باختصار، القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة يتطلب التعامل بحذر لضمان موثوقية القيم المستخدمة وانعكاساتها على البيانات المالية، خاصة في ظل غياب معايير موحدة يمكن تطبيقها على جميع الأصول غير الملموسة بنفس الطريقة